

تقرير

ذوو مخطوفي اللاذقية للمسؤولين: «الفقراء لا يهتمون أحداً»

السياسية والمفاوضات لمبادلة مسلحين في السجون السورية مع أطفال ونساء مدنيين. وعند سؤال بعض المعتصمين عن سر التجمع والاعتصام في كل المناسبات أمام مبنى المحافظة بدل الاعتصام في دمشق تحت أعين أصحاب القرار، أكد أحدهم أن المعتصمين لا يملكون أجور النقل إلى العاصمة بسبب فقرهم الشديد. فيما ينقل نواب سوريون عن وقوف وزير الداخلية السوري شخصياً تحت قبة البرلمان، ليقول بوضوح: «يمكننا تقديم مساعدات لذوي المخطوفين. أما قضية المخطوفين أنفسهم، فهي قضية سياسية». وقد ورد ذكر قضية المخطوفين في مداخلات عدة لأعضاء مجلس الشعب، دون أن تحظى بالاهتمام المناسب، في ظل غياب الإعلام السوري عن التذكير بالقضية، فيما ورد أكثر من رد من وزارة المصالحة عن طلبات تعجيزية للمسلحين، قبل الإفراج عن المخطوفين المدنيين، إذ وصل الأمر بهم إلى حد المطالبة بأسماء أو أسماء لا وجود لأصحابها أساساً.

ويبقى تكرار الحديث عن مأساة عشرات المخطوفين منذ عام 2013، ليس أكثر من رمي حجر في بركة ماء راكدة، حيث أصبحت هذه المعاناة رمزاً لعجز وزارات وجهات رسمية عدة، وسط تعميم إعلامي بات من الواضح أنه مقصود، ليعود أهالي المختطفين بين الفينة والأخرى، للتذكير بابنائهم. تقول إحدى المسنات المحررات قبل أكثر من عام: «قد لا يعني أبناؤنا لأحد شيئاً. مجرد أناس فقراء لا يهتمون أحداً. إنما يعادلون عندي الدنيا وما فيها».

حتى لتحريك القضية سياسياً أمام الرأي العام الدولي. وذلك يأتي بالتوازي مع شهية المنظمات الإنسانية المفقودة أيضاً تجاه القضية ذاتها لأسباب، لعلها، تتعلق بالبيئة الريفية الموالية للدولة السورية التي ينسب إليها المخطوفون. لتصبح آ4 قرية صغيرة يقطنها فلاحو الجبال الساحلية الأمنيين، فريسة التجاذبات

حتى لتحريك القضية سياسياً أمام الرأي العام الدولي. وذلك يأتي بالتوازي مع شهية المنظمات الإنسانية المفقودة أيضاً تجاه القضية ذاتها لأسباب، لعلها، تتعلق بالبيئة الريفية الموالية للدولة السورية التي ينسب إليها المخطوفون. لتصبح آ4 قرية صغيرة يقطنها فلاحو الجبال الساحلية الأمنيين، فريسة التجاذبات

حتى لتحريك القضية سياسياً أمام الرأي العام الدولي. وذلك يأتي بالتوازي مع شهية المنظمات الإنسانية المفقودة أيضاً تجاه القضية ذاتها لأسباب، لعلها، تتعلق بالبيئة الريفية الموالية للدولة السورية التي ينسب إليها المخطوفون. لتصبح آ4 قرية صغيرة يقطنها فلاحو الجبال الساحلية الأمنيين، فريسة التجاذبات



نفوسهم. وبما أن «المصيبة تجمع وتوحد»، لم يكن لذوي الضحايا من يشاركونهم حزنهم والوقوف لساعات أمام مبنى المحافظة، سوى أهالي مخطوفي مجزرة اشتبرق في ريف ادلب، التي حدثت قبل أكثر من عام. وحده المسؤول العتيد صم آذانهم عن نداءات المعتصمين، رافضاً الخروج من مكتبه البارز ليواجه الحز خارجاً وحسرات الأهالي المفجوعين. محافظ اللاذقية لم يخرج للقاء الأهالي الذين يتفهمون ببساطتهم أسباب عدم خروجه، على الرغم من لوعتهم، إذ ليس لدى الرجل ما يقوله أو يفعله، في مواجهة طلبات المسلحين التعجيزية للإفراج عن المخطوفين، بحسب ما قاله منذ أشهر. أحد المعتصمين نقل عن لسان أحد المسؤولين عن ضبط النظام في المدينة، أنه اتهم الأهالي بتنظيم الاعتصام رغبة منهم في الظهور على «القنوات المغرضة»، في تجاهل واضح لعدالة قضية أهالي المخطوفين، وتجاهل غير مبرر لمطالبهم في فتح قنوات اتصال حقيقية مع الخاطفين. المسؤول ذاته قال للأهالي بالفم الملآن: «كل سوريا فيها مخطوفون ومفقودون». ليجيبه أحد المعتصمين أن مخطوفهم أطفال ونساء لا عسكريون، أي أنهم عزل، ويجب تحريك قضيتهم الإنسانية أسوة بقضايا مدنيين آخرين من مناطق أخرى، ثم استنفاً هيئات ومنظمات ووزارات وجهات عدة لتحريرهم من أيدي المسلحين. وإن كانت قضية مخطوفي اللاذقية لا تثير حماسة مسؤولي المدينة، معتبرين اعتصامات الأهالي ونداءات محاولات لفت نظر لا أكثر، فإن لا حماسة أيضاً لدى الحكومة بدورها

امتصام متواضع لأهالي مخطوفي ريف اللاذقية الشمالي أمام مبنى المحافظة سرعان ما انفض. إذ إن مسؤولي المدينة العاجزين أمام الملف الشائك، سئموا «محاولات الأهالي لفت الأنظار كل مرة»

مرح ماشي

على مبدأ «لا يضيع حق وراءه مطالب»، تجمّع أهالي ضحايا ومخطوفي ريف اللاذقية الشمالي، في ساحة المحافظة وسط مدينة اللاذقية للمطالبة بتحريك الملف، بغية معرفة مصير أبنائهم المختطفين منذ آب في عام 2013.

صوتهم المكتوم إعلامياً في بلد يسوده التعميم على قضايا معينة، بالتزامن مع تعويم قضايا أخرى، صدح خلال الاعتصام، مطالبين الدولة السورية بتحقيق جديد في القضية المذكورة. أوجاع عمرها ثلاثة أعوام، تجلت على ملامح الحاضرين منذ أن باعتهم الإرهاب في مثل هذه الليلة، ومورست بحقهم جرائم قتل واعتصاب وتكيد، على مرأى ومسمع العالم دون أي رادع أو منقذ للأطفال الأبرياء والنساء المفجوعات اللواتي شهدن قتل أبنائهن وأزواجهن بعيونهن. بعض الحاضرين كانوا من الناجين من المذبحة اللعينة، غير عابئين بشمس أب الحارقة، إذ إن الكثير من الحرائق تشتعل في



علوش، إلى أن «التحقيقات التي أجريت بشأن الانفجار الذي أصاب مستودعاً للسلاح (في محيط معبر باب الهوى على الحدود التركية) تابعاً للجيش (أول من أمس)، ترجّح فرضية قصف المستودع بصواريخ باليستية أطلقتها القوات الروسية من البحر»، في وقتٍ نعت فيه «التنسيقيات» قائّد «الفرقة الثانية الساحلية» التابعة لـ«الحر»، رياض قره بجق، الذي قضى في أحد المستشفيات التركية، إثر إصابة تعرض لها في معارك ريف اللاذقية الشمالية في الأيام الماضية.

جنوباً، استكملت في محافظة درعا، للربع الرابع على التوالي، تسوية أوضاع عدد من المطلوبين في إطار المصالحات المحلية، حيث تم تسوية أوضاع 256 شخصاً، في كل من مدينة درعا وأزرع، والصنمين، وبلدة المسمية.

(الأخبار)

المسار السياسي لن يتوقف: استمراره مطلب دولي

وفد صنعاء. وعلى المنوال نفسه، أعلن الوفد عودته مساء أمس، لـ«توديع وشكر» الكويت على استضافة المحادثات اليمنية.

وظهرت ردة فعل وفد الرياض «الهيستيرية» على إعلان «المجلس السياسي الأعلى»، تبعها تلقائياً مواقف متشددة، وقرر الانسحاب النهائي من المشاورات ثم اقتصر سلوك الوفد على إعلان العودة إلى الرياض بغرض «التشاور مع هادي». وبرغم تأكيد رئيس وفد الرياض عبد الملك المخلافي الاستمرار في المحادثات بعد ضغوط دولية، عاد الوفد ليعان إنهاء المفاوضات أمس. إلا أن هذا الإعلان قد يكون غير نهائي أيضاً، وقد يُعلن عن جولة مقبلة من المفاوضات إذا جرى فعلاً تعليق هذه الجولة.

الإرباك والضياع الذي يطغى على سلوك وفد الرياض يأتي بسبب عدم وجود رؤية استراتيجية تفاوضية، وخلو جعبته التفاوضية من أوراق القوة، ما يجبره على البحث عن الأعياب السياسية أصبحت ممجوجة وتكرارها أفقدها القيمة السياسية والعملية.

من جانب آخر، أظهرت ردود الفعل الدولية اللاحقة أن المفاوضات هي مطلب عربي ودولي، وليس بمقدرة الأطراف المحلية والإقليمية التخلي عنها، وأن المسار السياسي ملزم، وحدوده في الوقت الحالي استمرار المفاوضات حتى ولو لم تصل إلى نتيجة.

إعلان الاتفاق السياسي في صنعاء، اعتُبر حدثاً اضطّر الدول النافذة، ولا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا إلى إعادة تأكيد التوجهات والمواقف السابقة حول ضرورة استمرار المسار السياسي، ومعلوم أن الرياض والموالين لها في اليمن لن يخرجوا من عباءة هذه التوجهات.

وقرار مجلس الأمن الدولي 2216 والمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل».

لكن، على الرغم من الردود السعودية المعارضة للاتفاق السياسي، سارعت الرياض إلى إرسال وفد سياسي وعسكري برئاسة السفير السعودي في اليمن محمد آل جابر إلى الكويت، بدأ على الفور بإجراء مفاوضات مع وفد صنعاء من أجل تجديد الهدنة بين الطرفين على جانبي الحدود، حيث يسعى الجانب السعودي إلى تحييد المناطق الحدودية وإدعاء نأي بلاده عن الصراع الداخلي، بالرغم من تقديم الطيران السعودي الإسناد الجوي لبعض حلفائه في معارك الجبهات الداخلية.

كذلك، اعتبر المتحدث باسم القوات السعودية أحمد عسييري، أن حملات «أنصار الله» على الحدود ليس لها أي هدف عسكري، مضيفاً أن الحدود خط أحمر «لن نقبل بأي مساس لها»، كما أوضح أن بلاده لن تكون طرفاً في أي حوار داخلي وأن بلاده ليست في المعادلة الداخلية اليمنية.

من جهته، جدد وفد صنعاء الذي يمثل حركة «أنصار الله» وحزب «المؤتمر الشعبي العام»، تمسكه بحل شامل للآزمة في اليمن، رافضاً الحلول الجزئية مثل ما تضمنه مقترح المبعوث الدولي اسماعيل ولد الشيخ الذي تطرّق إلى الملف العسكري والأمني، متجاهلاً الملف السياسي وتشكيل سلطة تنفيذية انتقالية تدير الملفات الأخرى.

في المقابل، يبدو وفد «الشرعية» الذي يمثل حكومة الرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي، قد تعود على «الحدود السياسي» وقطع المفاوضات في الكثير من المرات، ثم العودة إليها بعد تعرضه لضغوط سياسية ودبلوماسية وافتضاح هذا الأسلوب من قبل

على الرغم من «الحدود السياسي» الذي يمارسه وفد الرياض. عبر إعلانه أكثر من مرة الانسحاب من محادثات الكويت ثم التراجع عن هذا القرار. من الصعب توقّف المحادثات اليمنية، إذ إن الولايات المتحدة والدول الكبرى تدفع باتجاه استمرارها

لقمان عبدالله

أحدث إعلان المجلس السياسي الأعلى من قبل حركة «أنصار الله» و«المؤتمر الشعبي العام» صدمة لتوجهات السعودية وحلفائها الخليجيين واليمنيين ضمن المسار السياسي الذين يرغبون في مواصلة رسمه. وبغض النظر عن المقصد الرئيسي للطرفين من إعلان المجلس الذي جرى تأجيل إعلان تشكيلته بعد تحديد يوم أمس موعداً لذلك، ظهرت تلك «الصدمة» في ردود الفعل العنيفة من قبل الأطراف الموالية للسعودية. وتوضح الردود التي جاءت من أعلى المستويات الرسمية والإعلامية مستوى الإرباك الذي وقعت فيه تلك الجهات. ففيما أكد مجلس الوزراء السعودي أن ما أقدم عليه من سماهم «الحوثيين وأتباع علي عبدالله صالح» بعقد اتفاق بينهما لتشكيل مجلس سياسي في الجمهورية اليمنية، «يعد خطوة لوضع العراقيل أمام التوصل إلى اتفاق سياسي ينهي معاناة الشعب اليمني، وخرقاً واضحاً لقرارات جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي

خسائر الجيش السعودي في قطاعات نجران وجيزان وعسير كبيرة

مخلفاً العتاد العسكري»، برغم الغطاء الجوي المستمر، واتباع سياسة الأرض المحروقة من جانب «التحالف»، الذي يقوم عقب كل سيطرة لمواقع جيشه بإحراق المكان بما فيه، مشيراً إلى أن ذلك الجيش اليمني أصبح يحسن التعامل مع هذا الوضع.

وفيما تتكتم السعودية عن خسائرها العسكرية على الحدود، كشف «الإعلام الحربي» لـ«الأخبار» أنه خلال فترة «التهدئة» التي انهارت منتصف الشهر الماضي، جرى رصد وتوثيق استهداف وتدمير عشرات الدبابات والآليات واستهداف ثلاث قواعد عسكرية كبرى وإسقاط 314 موقعا عسكريا وثكنة ومقرا عسكريا للقوات السعودية واستهداف 38 مخزن أسلحة واغتنام أكثر من الألف قطع السلاح، منها أسلحة ورشاشات كندية تمتلكها السعودية بشكل حصري و159 من معدات وجرافات.